عمّان، بولائها لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ بينما يتعمّق لديها الشعور بالهوية الوطنية المستقلة، ممّا يطرح ضرورة تنسيق المواقف، بدرجة عالية المستوى، للتغلّب على اشكالية «الولاء المزدوج» للفلسطينيين في الاردن لكل من الاردن كدولة وم.ت.ف. ككيان سياسي يحتضن الطموح الفلسطيني ويصون الهوية الوطنية، ممّا يعني أهمية التعرّف على المحدّدات الجديدة التي تحكم العلاقة الاردنية ـ الفلسطينية في طورها الجديد، وتصوغ شكلها الراهن بمستوييه، الرسمي بين دولة الاردن ودولة فلسطين والشعبي بين الاردنيين والفلسطينيين من سكان البلاد. واستدعى هذا الطموح العودة قليلاً الى جذور التجاذب، والتنافر، في علاقة الاردن بفلسطين، منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية وحيث لم تحظ العلاقة بنمط نسقي منتظم؛ والعودة، كذلك، الى جذور الشك المتبادل الذي صاغ منطق الجانبين، الاردني والفلسطيني، من خلال علاقة الاردن بالمنظمة، والتي اتخذت طابعاً متعرّجاً لم يخل من صراعات بلغت ذروتها في الصدام الدامي، في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، وكانت تعبيراً مكثّفاً عن طبيعة الازمة التاريخية، استطاع الملك حسين، بعدها، المحافظة على درجة من الولاء الفلسطيني لملكته الى ان وقعت الانتفاضة، فكانت حركة ضد الاحتلال الاسرائيلي ولصالح م.ت.ف. وتعزيز نفوذها، بالكامل، في الضفة والقطاع، ممّا وضع صورة الولاء الفلسطيني للاردن جانباً، وفَتَح الطريق لمرحلة جديدة في علاقات الطرفين.

العلاقة في منظورها التاريخي

منذ تأسيس امارة شرق الاردن، نظر الملك عبدالله اليها باعتبارها محطة مؤقتة على طريقه لمدّ نفوذه في منطقة أوسع وأكبر. وقد «اعترف، ذات مرّة، بأنه لم يقنع ' بالبرية الواقعة شرق الاردن ' التي حصل عليها»[١]. غير ان فشله في تحقيق حلمه، لأسباب كثيرة، ليس هنا مجال معالجتها، أدّى الى خلق علاقة دائمة التوتّر مع الجوار الفلسطيني، وتنافساً مستمراً بين الملك عبدالله ومفتي فلسطين، الحاج أمين الحسيني، انتهى بتحوّل المحطة المؤقتة الى «دولة مستمرة»[٢]. وعلى الرغم من استقرار حدود الاردن، بدرجة مقبولة، حتى أواخر عهد الملك عبدالله، فقد ظلت حدوده الغربية «قيد الدرس»، مسبّبة مشكلة دائمة لم تجد حلاً حقيقياً لها[٣]. وقد ورث الملك حسين عن جده بعض ما في نظرته القديمة، وتجسّد ذلك في طموحه الدائم للاحتفاظ بالضفة الفلسطينية، منذ ان ضُمّت، رسمياً، الى المملكة، في العام ١٩٥٠، وظلت خاضعة للنفوذ الاردني حتى وقوعها تحت الاحتلال الاسرائيلي، في حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وقد اعتبرت غالبية الفلسطينيين ضمّ الضفة الى الاردن «محاولة مدركة [منه] لطمس القضية الوطنية الفلسطينية»[٤]؛ وأكدت ذلك السياسات الاردنية اللاحقة التي عكست محاولة دائمة من الاردن لتغييب دور م.ت.ف. أو اخضاعه، أو محاولة كسب تأييد الفلسطينيين في الضفة، والعمل على دعم الرموز الفلسطينية الموالية له؛ وكذلك محاولات الاردن، التي لم تتوقف طوال أكثر من عشرين عاماً، خلق اتجاهات سياسية تقوم بدور منافس للاتجاهات الموالية للمنظمة في المناطق المحتلة[٥]. وأدّت السياسات الاردنية، هذه، القديم منها والجديد، الى ترسيخ الاعتقاد، لدى غالبية الفلسطينيين، «بأن تأسيس إمارة شرق الاردن كان جزءاً من مؤامرة استعمارية بريطانية، هدفت الى جعل الامارة كياناً موالياً لبريطانيا، يسهم، في المستقبل، في تكريس السياسات البريطانية في المنطقة، وعلى رأس هذه السياسات حماية الكيان الصهيوني الذي دشّنته بريطانيا باصدار وعد بلفور، العام ١٩١٧»[٦]؛ كما ترسّخ الاعتقاد بأن بريطانيا حاولت «ان تجعل من إمارة شرق الاردن، الموالية لها، منطقة عازلة بين الكيان الصهيوني [المحتمل قيامه] وبقية دول الشرق العربي». وأثّر الاعتقاد هذا في المواقف الفلسطينية اللاحقة تجاه الاردن. أمّا الاردن، فقد جعل علاقته بأحزاب الحركة الوطنية